مجلة المثنى للعلوم الادارية والاقتصادية

المجلات الاكاديمية العراقية

دور الصناعات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية : دراسة حالة العراق

سعاد جواد كاظم

جامعة القادسية/ كلية الادارة والاقتصاد

معلومات المقالة

تاريخ البحث
الاستلام :2015/12/28
تاريخ التعديل :2016/1/19
قبول النشر :2016/1/20
متوفر على الأنترنيت:2020/4/11

الكلمات المفتاحية :
الصناعات الصغيرة
الصناعات المتوسطة
التنمية الاقتصادية
القوة الماهرة
التنمية الصناعية

الملخص

يجري التأكيد على دور الصناعات الصغيرة والمتوسطة باعتبارها النمط الأكثر فعالية في تحريك القوى العاملة شبه الماهرة وغير الماهرة باتجاه عملية التصنيع، وهو ما يأتي تزامنا مع الاهتمام الذي يعطى عادة إلى مسألتي: توفير فرص العمل للأفراد الذين يتسمون بمهارة عالية نسبيا وتوسيع نطاق التنمية الصناعية في الاقتصاد ليشمل كافة المجالات، وسيتبع ذلك الكثير من التساؤلات بشأن كل من وضع الحدود الدقيقة للصناعات الصغيرة والمتوسطة لتميزها عن الصناعات الكبيرة وعلاقة حجم المؤسسة بالكثافة النسبية للعنصر الإنتاجي من جانب وبكفاءة استخدام المدخلات من جانب آخر، وكل هذا يقدم صورة شاملة عن الصناعات الصغيرة في علاقاتها الهيكلية باعتبارات الموقعية وتنظيماتها المؤسسية.

The role of small and medium industries in achieving economic development: case study of Iraq

Suad Jawad Kadem

College of Administration and Economics/ Al-Qadisya University

Abstract

Emphasis is on the role of small and medium industries as a most effective style in moving the semi-skilled and unskilled workforce towards the industrialization process. This comes to coincide with the attention usually given to the two issues of providing opportunities for individuals, who have a relatively high skill, and the expansion of industrial development in the economy to include all areas. This will be followed by many questions regarding both setting the precise limits for small and medium industries to distinguish them from large industries and the relationship of the size of the institution to the relative intensity of the production component on the one hand, and the efficiency of the use of the inputs on the other hand. All these reasons will provide a comprehensive picture of the small industries in their structural relationships with site considerations and institutional arrangements.

Keywords: small industries, Medium industries, economic development, Skilled power, industrial development.

المقدمة

تحتل المشاريع الصغيرة والمتوسطة أهمية بالغة في اقتصاديات المجتمعات كافة، بغض النظر عن درجة تطورها واختلاف أنظمتها ومفاهيمها الاقتصادية، وتباين مراحل تحولاتها الاجتماعية. و تلعب المشاريع الصغيرة والمتوسطة دوراً مهماً في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في معظم دول العالم، وذلك لدورها الفعال في تشغيل العمالة، حيث توفر المشاريع الصغيرة والمتوسطة فرص عمل واسعة جدا نظراً لصغر رأس المال المستثمر للعامل ومن ثم المساهمة بفعالية في حل مشكلة البطالة وتعظيم الناتج، وكذلك إسهامها في ولادة مشاريع جديدة تدعم النمو الاقتصادي. وعادة ما تناط مسؤولية إقامة المشاريع الكبيرة بالحكومات نظراً لحجم الاحتياجات المالية والبشرية الكبيرة إضافة إلى المستلزمات والمتطلبات الأخرى، والتي يصعب على المستثمر الفرد تأمينها، تاركة للقطاع الخاص مهمة إنشاء المشاريع الصغيرة والمتوسطة. وانطلاقاً من الدور المهم

* Corresponding author : G-mail addresses : 83to71@gmail.com.

2020 AL – Muthanna University. DOI:10.52113/6/2020-10-1/118-135

الذي يمكن لهذه المشاريع أن تلعبه في المساهمة في تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية لتلك الدول، فقد قامت العديد من الدول المتقدمة بدعم وتشجيع هذا النوع من المشاريع وهذا ما ساعد في تحقيق طفرة نوعية مهمة وكبيرة على المستويين الاقتصادي والاجتماعي في هذه الدول.

وتؤدي المشاريع الصغيرة دورا مهما في تحقيق مستهدفات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في معظم دول العالم، حيث تشكل نسبة كبيرة من المشاريع الصناعية والزراعية والخدمية وفي مجالات متنوعة، وبالتالي فهي تسهم في امتصاص إعدادا كبيرة من الأيدي العاملة والتخفيف من مشكلة البطالة، كما تؤدي دورا مهما في اكتساب المهارات الفنية والتقنية، وهي كذلك صاحبة الدور الأكبر في تلبية احتياجات السكان من السلع والخدمات.

فالمشاريع الصغيرة والمتوسطة تعد الأكثر عددا والأكثر اعتمادا على الخامات والكفاءات المحلية، والأكثر استخداما للتقنية المتوفرة محليا، وبالنظر لهذا الدور وهذه الأهمية حظيت المشاريع الصغيرة والمتوسطة باهتمام ملموس في معظم الدول الصناعية وبعض الدول النامية، وعلى صعيد البلاد العربية فقد أدت المشاريع الصغيرة (خاصة في القطاع الصناعي) دورا لا يستهان به في تحقيق بعض اهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية، إلا أنها مازالت تعاني من العديد من المشاكل والمعوقات.

فرضية البحث

تحاول الدارسة التحقق من صحة الفرضية التي تشير الى ((المنشآت الصغيرة والمتوسطة لها دور في تحقيق التنمية الاقتصادية)).

مشكلة البحث

عانى الاقتصاد العر اقي في فترة الحصار الاقتصادي من الانخفاض بالكفاءة الانتاجية والجودة في المشاريع الاقتصادية وفي مقدمتها الصناعات الكبيرة منها بينما كان القطاع الخاص أقل تأثراً وبعد حرب 2003 على العراق وسقوط نظام الحكم أغلقت الكثير من الصناعات الصغيرة والمتوسطة بسبب الظروف الامنية التي يمر البلد مما اثر ذلك في تقليص الانتاجية وبالتالي تأثيرها السلبي على التنمية الآقتصادية .

هدف البحث

يهدف البحث التوصل الى

1. واقع حجم المشاريع الصغيرة والمتوسطة في العراق والآجراءات المتخذة لآستغلال هذه المشاريع.
2. الوقوف على أهم المشكلات التي تتعرض لها المشاريع الصغيرة والمتوسطة في العراق نتيجة تقليص دورها في السنوات الماضية .
3. اقتراح السبل والآجراءات للحد من المشكلات التي تتعرض لها هذه المشاريع .

منهجية البحث

تم الاعتماد على اسلوب التحليل الوصفي لعرض وبيان المشكلة وللتحقق من فرضية البحث وأهدافه .

الاطار النظري

مفهوم واهمية الصناعات الصغيرة والمتوسطة

أولا: تعريف المشروعات الصغيرة وأنواعها

لا يوجد تعريف متفق عليه يحدد ماهية المشروعات الصغيرة، ويعزى ذلك إلى أن اعتماد معيار معين للتعريف سواء من حيث عدد العمال أو رأس المال المستثمر أو المستوى التقني، سينجم عنه نتائج متباينة تبعا لتباين الدول وطبيعة هياكلها الاقتصادية والاجتماعية، ولكن هنالك عدد من التعريفات التي تنطلق بشكل عام من رغبة متخذ القرار التي غالبا ما تتأثر ببيئة السياسات الاقتصادية والسياسات الرامية إلى تحقيق هدف تنموي أو اجتماعي ما (خضر، 2012 :3).

فتعرف منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية" يونيدو " المشروعات الصغيرة بأنها :تلك المشروعات التي يديرها مالك واحد، ويتكفل بكامل المسؤولية بأبعادها الطويلة الأجل(الإستراتيجية)والقصيرة الأجل (التكتيكية)، كما يتراوح عدد العاملين فيها ما بين 10 – 50 عاملا".

وهناك معايير عديدة يمكن الاستناد إليها لتحديد مفهوم المشروعات الصغيرة، وتتباين تلك المعايير بين دولة وأخرى وذلك بتباين إمكاناتها وقدراتها وظروفها الاقتصادية ومراحل النمو التي بلغتها، فالمشروعات التي تعتبر صغيرة أو متوسطة الحجم في دولة صناعية قد تعتبر مشروعات كبيرة الحجم في دولة نامية. كما قد يختلف تقييم حجم المشروع داخل الدولة نفسها وذلك حسب مراحل النمو الذي مر ويمر بها اقتصاد تلك الدولة، ومن المعايير المستخدمة معيار العمالة، معيار رأس المال، معيار الإنتاج، معيار حجم ونوعية الطاقة المستخدمة فضلا عن معايير أخرى تأخذ في الاعتبار درجة التخصص في الإدارة ومستوى التقدم التكنولوجي، وقد يكون أكثر المعايير استخدامًا في الدول الصناعية هو معيار العمالة وذلك نظرًا لسهولة الحصول على البيانات وإمكانية تحليلها ومعالجتها إحصائيًا والخروج بنتائج كمية تدعم متخذي القرارات (خضر ، 2012 :4).

يصف البنك الدولي المشروعات التي يعمل فيها أقل من 10 عمال بالمشروعات البالغة أو المتناهية الصغر، والتي يعمل فيها بين 10 و 50 عاملا بالمشروعات الصغيرة، وتلك التي يعمل فيها بين 50 و 100 عامل بالمشروعات المتوسطة.

أما مؤسسة التمويل الدولية فتحدد المؤسسات التي تستثمر حد أقصى من الاستثمار مقداره 2.5 مليون دولار أمريكي بالمؤسسات المتوسطة والصغيرة.

الجدول (1) يبين المعايير المستخدمة في تعريف الصناعات الصغيرة عبر العالم

ت	الدولة	العمالة	رأس المال
1	ماليزيا	أقل من 25	500 الف روبية
2	مصر	35	100 الف جنيه
3	المانيا	49	-
4	سنغافورة	أقل من50	250 الف دولار
5	الاكوادور	-	200 الف دولار
6	اليابان	100	28 الف دولار
7	امريكا	250	اقل من 9 مليارات دولار
8	بريطانيا	200	اقل من مليار دولار
9	الهند	100	اقل من 500 الف روبية
10	السودان	30	اقل من 86 الف دولار

المصدر: تم الاستناد إلى: يوسف طه وآخرون، الصناعات الصغيرة في السودان، الخرطوم، 1987، ص 22. والسيد فتحي، الصناعات الصغيرة ودورها في التنمية، مؤسسة شباب الجامعة، القاهرة، 2005، ص 45.

ثانيا: أهمية إقامة المشروعات الصغيرة والمتوسطة

لإقامة المشروعات الصغيرة والمتوسطة أهمية كبيرة وبالأخص في مجال التنمية، ويمكن تحديد أهمية أقامة مثل هذه المشاريع في الآتي (دردير،2005 :2):

1. تشكل نواة للمشروعات الكبيرة
2. توفر فرص عمل متنوعة وبتكاليف رأسمالية منخفضة.
3. عامل مهم لتنمية المناطق الريفية ، وتقليل الهجرة من الأرياف – إلى المدن) الحضر(بل قد تساهم في تحقيق الهجرة العكسية.
4. تستخدم الموارد المحلية بدرجة كبيرة.
5. تتميز بالمرونة في مواجهة التقلبات الاقتصادية.
6. دعم سياسات الاكتفاء الذاتي على الأقل في بعض السلع والخدمات والتقليل من الاستيراد وتحسين الصادرات والمساهمة الفعلية في دعم الناتج القومي.

ثالثا: مجالات أنشطة المشاريع الصغيرة والمتوسطة

تحتل المشاريع الصغيرة والمتوسطة الجانب الأرحب من مساحة مشاريع النشاط الاقتصادي داخل الاقتصاد الوطني في سائر أنحاء العالم، وتمارس هذه المشاريع أنشطتها داخل جميع قطاعات النشاط الاقتصادي سواء الصناعي أم التجاري أو الزراعي أو التجاري أو المقاولات ويمكن توضيح المجالات التي يمكن أن تعمل فيها المشاريع الصغيرة والمتوسطة على النحو التالي (الملتقى الاقتصادي ، العدد22 ،2007):

أ- مشاريع التنمية الصناعية

يقصد بمشاريع التنمية الصناعية الإنتاجية تحويل المواد الخام إلى مواد مصنعة أو نصف مصنعة أو تحويل المواد نصف المصنعة إلى مواد كاملة التصنيع أو تجهيز المواد كاملة الصنع وتعبئتها وتغليفها وتتسع أنشطة القطاع الصناعي لتقدم مجالات عديدة لنشاط مشاريع الأعمال الصغيرة والمتوسطة ، يمكن توضيحها . بالصناعات التي تكون مدخلاتها منتشرة في أماكن متعددة، مثال صناعة الألبان والمطاحن، وتقطيع الحجارة والمنتجات الحجرية وأعمال المقاولات، وأية أنشطة تقل فيها عملية نقل المواد وتكاليفها إلى حد كبير جدا نتيجة لقيام الصناعات الصغيرة قريبا في أماكن وجود المواد الخام، وبالتالي يمكن أن ينشأ أكثر من مصنع بحجم صغير في أماكن مختلفة لإنتاج السلعة ذاتها، ويتوطن كل مصنع بالقرب من أماكن وجود المواد الخام أو المدخلات التي يعتمد عليها.

الصناعات التي تنتج منتجات سريعة التلف (صناعات الألبان ومنتجاتها وصناعات الثلج والخبز والحلويات) لأن هذه المشاريع تعتمد على الإنتاج يوما بيوم للسوق، وتكون فترة التخزين لمنتجاتها محدودة لأنها تنتج لتغطي احتياجات السوق في المنطقة المحلية التي تتوطن فيها. وهذا يبرر أن تكون هذه المشاريع قريبة من أسواق المستهلكين. الصناعات ذات المواصفات الخاصة للمستهلكين (منتجات النجارة من أبواب ومنافذ وأثاث وأنواع الطوب وخياطة الملابس ...). الصناعات التي تعتمد على

دقة العمل اليدوي أو الحرفي (مشغولات الذهب والماس والملابس المطرزة وصناعات الفخار والخزف الصيني وصناعات الأواني الزجاجية والمنتجات النحاسية...).

ب- نشاط التعدين

1- المشاريع الصغيرة في مجال التعدين (المنجم الفردي الصغير): تلك المشاريع التي تنهض بإحدى عمليات وأنشطة المناجم والمحاجر والملاحات، معتمدة على العمالة والمجهود البشري بصورة أساسية وتستغل خامات تتركز على سطح الأرض أو في أعماق قريبة ولا تتطلب عند اكتشافها أو تقييمها أو استخراجها أو تجزئتها، عمليات تكنولوجية معقدة، ولا تحتاج إلى آلات ومعدات متقدمة أو باهظة التكاليف.

وأهم ميزات هذه المشاريع (الملتقى الاقتصادي ، العدد22 ،2007) :

- ✓ الاعتماد على نشاط الاستخراج دون غيره من أنشطة التنقيب والاستكشاف.
- ✓ لا تستغرق المشاريع التعدينية الصغيرة والمتوسطة فترة طويلة لتنميتها، مما يسمح للقائمين عليها بتحقيق تدفقات مالية سريعة ومن ثم عوائد مالية في أقرب وقت.
- ✓ غالبا ما تكون هذه المشاريع حلقة أولى ترتبط بحلقات أخرى للتنقية والتجهيز.
- ✓ لا تتطلب الإدارة الفنية والتنظيمية والمالية لهذه المشاريع خبرات عالية ويمكن إعداد العاملين في هذه المجالات خلال فترة زمنية قصيرة كما يمكن تطوير خبرات عمالتها سريعا من خلال دورات تدريبية قصيرة على رأس العمل.

2- المناجم المتوسطة: تتموضع في المناطق التي تكون فيها الخامات مركزة على سطح الأرض أو في أعماق قريبة... ويتم فيها الإنتاج ضمن مساحات أوسع من تلك التي تتم في المناجم الصغيرة وفيها تتم أنشطة الاستخراج والتقسيم والتجهيز دون الدخول في عمليات تكنولوجية معقدة.

ج- مشاريع التنمية الزراعية

مشاريع الثروة الزراعية: إنتاج الفواكه والخضار أو الحبوب أو المشاتل أو البيوت الزراعية المحمية.

د- مشاريع الثروة الحيوانية: كتربية الأبقار أو الأغنام أو الدواجن أو المناحل أو الألبان ومشتقاتها . و الثروة السمكية: كصيد الأسماك أو إقامة بحيرات صناعية لمزارع الأسماك.

ذ- مشاريع التنمية الصحية: إقامة وإدارة وتشغيل المستشفيات أو المستوصفات و المصحات.

ر- مشاريع الخدمات: الخدمات المصرفية، الفندقية، السياحية، الترفيهية ، خدمات التدريب، خدمات الصيانة، والتشغيل أو خدمات النظافة وحماية البيئة من التلوث وخدمات النقل والتحميل والتفريغ، خدمات الدعاية والنشر والاعلان أو خدمات الكمبيوتر، الخدمات الاستشارية، إقامة الورش ذات التقنية الحديثة، أو المستودعات والمخازن المبردة لخدمات الغير، أو الأسواق المركزية والمراكز التجارية أو المطاعم المتميزة. كذلك: المطابع والتصوير والآلة الكاتبة والدهان والطلاء وإصلاح السيارات وقطع الغيار وعمليات الصيانة الدورية.

ز- نشاط المقاولات : يقصد بالمقاولات اعتياد المتعهد أو المقاول بإتمام أعمال معينة للغير بمقابل مناسب لأهمية العميل مثل:

مقاولات الإنشاءات المدنية كالمباني أو تركيب المباني الجاهزة أو المطارات أو الطرق أو الجسور أو السدود أو الموانئ أو شبكات المياه والمجاري .

مقاولات المشاريع الكهربائية كمحطات توليد الكهرباء أو شبكات نقل وتوزيع التيار الكهربائي أو الالكترونيات.

مقاولات المشاريع الميكانيكية لمحطات تحلية المياه أو المصانع.

س- النشاط التجاري: يعتبر من أهم أنشطة مشاريع الأعمال الصغيرة والمتوسطة ، أهمها مجال التجزئة :

متاجر عامة: التي تبيع سلعا كثيرة متنوعة وهي صغيرة الحجم .

متاجر الأقسام: متاجر كبيرة تقع غالبا في الأحياء التجارية وفي وسط المدن، وتخصص بمجموعة من مجموعات السلع.

المتاجر المتخصصة: تتخصص في نوع معين من السلع مثل الأثاث، الأدوات المكتبية، الأطعمة، الحقائب.

متاجر السوبرماركت: متجر يقدم تشكيلات مختلفة من البضائع والسلع والمواد الغذائية، وتتعامل مع المنتج مباشرة وبها إمكانات كبيرة لتخزين البضائع والمواد الغذائية.

متاجر الخدمات: التي تعتمد على الثقة والشهرة في تقديم الخدمات التي تعتمد على العمل مثل (التنظيف، الكي، صالونات الحلاقة... إلخ).

رابعا: أهمية ودور الصناعات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الصناعية

تختلف أهمية الدور الذي يمكن أن تؤديه هذه الصناعات في عملية التنمية الصناعية من دولة إلى أخرى ومن فترة إلى أخرى، تبعا لمستوى التطور الذي وصلت إليه كل دولة، وتبعا للظروف الاقتصادية والاجتماعية السائدة فيها، وموقف الحكومات من هذه الصناعات، فالمكانة الاقتصادية التي يمكن أن تحظى بها الصناعات الصغيرة والمتوسطة في عملية التنمية تختلف اختلافا كبيرا بين الدول الصناعية المتقدمة والدول الأقل تقدما.

إن أهمية الصناعات الصغيرة والمتوسطة أصبح أمرا لا جدال فيه من خلال الدور الذي تؤديه في اقتصادات الدول المتطورة، سواء من حيث عددها أو مساهمتها في التشغيل،

وبالتالي المساهمة في حل مشكل البطالة، أو من حيث مساهمتها في الناتج المحلي الخام، والجدول (2) يوضح أهمية الصناعات الصغيرة والمتوسطة في اقتصادات بعض الدول المتطورة.

الجدول (2) اهمية الصناعات الصغيرة والمتوسطة في اقتصادات بعض الدول المتطورة لسنة 2002

ت	البلد	النسبة المئوية للصناعات الصغيرة والمتوسطة	النسبة المئوية في التشغيل	النسبة المئوية للناتج المحلي الخام
1	الولايات المتحدة الامريكية	99.7	53.7	48.0
2	كندا	99.8	66.0	52.2
3	استراليا	96	45	23
4	اليابان	99.5	73.8	57.0
5	بريطانيا	99.9	67.2	30.2
6	ايطاليا	99.7	49.0	40.5
7	فرنسا	99.9	69.0	61.8
8	المانيا	99.7	65.7	34.9

المصدر : المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي ، لجنة افاق التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، تقرير من سياسة تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ، دورة 20 حزيران / يونيو 2002.

حيث تشكل أكثر من 99 بالمائة من مجموع الصناعات العاملة في المجال الاقتصادي، وتساهم في التشغيل بنسبة تتراوح بين 45 و 73.8 بالمائة، وكذا المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة تتراوح بين 23 و 61.8 بالمائة. أما عن مكانة الصناعات الصغيرة والمتوسطة في الدول الأقل تقدما، فان الدراسات التي أجريت عليها فتشير إلى أن هيكل الصناعات والأهمية النسبية لمكوناتها تختلفان في ما بين الدول الصناعية والدول الأقل تصنيعا.

ونخلص مما تقدم إلى أن أهمية الصناعات الصغيرة والمتوسطة، إنما يتوقف على الدور الذي يمكن أن تقوم به من خلال المراحل المختلفة للتنمية الصناعية، وهو ما يتوقف بدوره على مدى وفرة عرض العمل ورأس المال، وفي المراحل الأولى للتنمية الصناعية حيث يتوفر عرض العمل بالمقابل ندرة في رأس المال يمكن للصناعات الصغيرة والمتوسطة أن تساهم بدور فعال في عملية الإسراع بالتنمية لأنها لا تتطلب استثمارات ضخمة في وقت واحد، وهي قادرة على زيادة العمالة وتعبئة المدخرات الفردية الصغيرة، ويمكن لإنتاج هذه الصناعات أن يوسَع في السوق المحلي، ويضمن إنتاج بعض السلع التي يصعب الحصول عليها،و تساعد في إعداد الكوادر الفنية، كما يمكنها من تنمية الصادرات ومنه الحصول على العملة الأجنبية وبالتالي تحسين موازين مدفوعات الدول النامية، بالإضافة إلى مساهمتها في تكوين قطاع صناعي متوازن يخدم الاقتصاد الوطني ويساهم في تحقيق الدفع الذاتي لتقدم المجتمعات ولا سيما النامية منها.

ومنه يمكن استعراض الدور الذي يمكن أن تقوم به الصناعات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية والذي يتمثل فيما يلي:

1- تعظيم فرص العمالة و الناتج الإجمالي : نظرا لما تعانيه الدول النامية من بطالة وخاصة في المجال الزراعي وقطاع الخدمات في المدن، فإن ذلك يجعل من معظم فرص العمالة المنتجة والناتج الصناعي هدفا خلال مراحل التنمية الصناعية، حيث لم يعد القطاع الزراعي قادرا على استيعاب القدر الكبير من قوة العمل، بسبب النمو السريع للسكان وندرة راس المال في معظم هذه البلدان، اذ ان الصناعات الصغيرة والمتوسطة يمكنها ان تقوم بدور ايجابي في توفير فرص العمالة المنتجة في هذه المجال، حيث تبدو اهمية هذه الصناعات التي تنخفض فيها التكلفة الاستثمارية في المتوسط لخلق فرص عمل وهو ما يتوقف على معامل راس المال، فكلما كان معامل راس المال ومن ثم راس المال المستثمر للعمل مرتفعا كان الناتج الصناعي والعمالة المحققة من استثمار مبلغ معين من راس المال اقل، وذلك بالمقارنة بحالة ما اذا كان معامل راس المال المستثمر منخفضا، وان الزيادة الاضافية في راس المال المستثمر للعامل في الصناعات الكبيرة لا تتناسب مع الزيادة المحققة في انتاجية العامل، مما يجعل الصناعات الصغيرة والمتوسطة هي الاقدر على تحقيق فرص العمالة والناتج الصناعي المتحقق من استثمار مبلغ معين من راس المال، وذلك بالمقارنة مع الصناعات الكبيرة الحجم (عبد السلام ، 1993: 4).

والجدول (3) يبين مساهمة الصناعات الصغيرة والمتوسطة في خلق فرص العمل والانتاج الصناعي في بلدان مختلفة

جدول (3)

جدول : مساهمة الصناعات الصغيرة والمتوسطة في خلق فرص العمل وفي الإنتاج الصناعي في مناطق و في بلدان مختارة للسنوات 2006، 2007، 2008

المنطقة / الدولة	نسبة الصناعات الصغيرة و المتوسطة من إجمالي المصانع	التشغيل في الصناعات الصغيرة و المتوسطة (من إجمالي اليد العاملة)	المساهمة في الإنتاج الصناعي
دول منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية	% 99.1	%61.2	%49.4
شرق آسيا و المحيط الهادي	%94.0	%79.2	%47.7
أمريكا اللاتينية والكاريبي	%92.3	%41.3	%27.8
الدول العربية	%82.7	%33.0	%33.0
الصين	%99.0	%73.0	%60.0
الهند	%95.0	%80.0	%40.0
كوريا الجنوبية	%99.7	%71.0	%47.5
البرازيل	%99.2	%66.8	%60.8
الشيلي	%99.1	%52.7	%73.1

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين، منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، مقترح أولي لبرنامج تطوير دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول العربية، سبتمبر، 2010.

2- رفع الكفاءة الإنتاجية وتعظيم الفائض الاقتصادي : تبدو المؤسسات الصناعية الكبيرة هي الاقدر على رفع الكفاءة الانتاجية وتعظيم الفائض الاقتصادي، نظرا الى ارتفاع انتاجية العامل فيها بالمقارنة بالمؤسسات الصناعية الصغيرة والمتوسطة، ونتيجة لما تتمتع به من وفورات الحجم، فضلا عن تطبيق الاساليب الادارية الحديثة وتنظيم العمل، وجميع المزايا التي يحققها كبر الحجم، وهي تساهم في رفع الكفاءة الانتاجية، ومن ثم تحقيق فوائض اقتصادية كبيرة، الا ان مثل هذا الاعتقاد غير صحيح، وذلك لانه يتجاهل امرا مهما وهو العلاقة بين راس المال المستثمر للعامل والفائض الاقتصادي الذي يحققه، ومن ثم الفائض الاقتصادي الذي يتحقق للمجتمع ككل باستثمار مبلغ معين من راس المال، ومع التسليم بان الفائض الاقتصادي الذي يحققه العامل يتزايد مع كبر حجم المؤسسة، الا انه اذا تم الربط بين راس المال المستثمر والفائض الاقتصادي الذي يحققه بحسب احجام المؤسسات المختلفة، ومن ثم ما يتحقق للمجتمع من فائض اقتصادي على اساس استثمار مبلغ معين من راس المال، يتضح لنا ان مؤسسات الصناعات الصغيرة والمتوسطة هي الاقدر على تعظيم الفائض الاقتصادي للمجتمع (عبدالسلام،1993: 45).

ومن ناحية اخرى، فان الصناعات الصغيرة والمتوسطة قادرة على تحقيق الكفاءة الانتاجية، بمعنى انه من خلال ما تحققه من وفرة عنصر راس المال، وهو العنصر النادر في معظم الدول النامية، فهي بذلك قادرة على استخدام الموارد النادرة بكفاءة اكبر، أو هي القادرة على استخدام الفن الانتاجي المناسب الذي يحقق الاستخدام الامثل لعناصر الانتاج.

3- تنويع الهيكل الصناعي : تضيف الصناعات الصغيرة والمتوسطة قدرا كبيرا من المرونة والتنوع الى الهيكل الصناعي، وذلك من خلال دخولها في مجالات تتميز بها عن الصناعات الكبيرة الحجم، فحيث يكون الطلب محدودا على بعض المنتجات يصبح من الضروري الانتاج على نطاق صغير، وذلك بدلا من الاستيراد، ومن ثم تقوم الصناعات الصغيرة والمتوسطة بهذه الوظيفة، كذلك قد يصبح من الضروري انتاج بعض الاجزاء والمكونات بكميات قليلة لصالح الصناعات الكبيرة، ومن ثم تصبح الصناعات الصغيرة والمتوسطة هي السبيل لتحقيق ذلك. وابرز مثال على ذلك صناعة السيارات حيث تؤدي الصناعات الصغيرة والمتوسطة الجانب الابرز من المكونات والاجزاء التي تحتاجها الصناعات الكبيرة في تجميع وصناعة السيارات، ويلاحظ ان هذا النوع من التطور والنمو للصناعات الصغيرة والمتوسطة من شانه ان يسهم في تطور الصناعات الصغيرة والكبيرة على حد سواء (اسماعيل ، 1997: 214).

4- تنمية الصادرات : ان تنمية الصادرات تعتبر بمثابة مشكلة لمعظم الدول النامية التي تعاني عجز كبيرا ومتزايدا في موازين مدفوعاتها، وبصفة خاصة في الميزان التجاري، فقد

ظل التصدير حكرا لوقت طويل على المؤسسات الكبيرة، فالاستثمارات التي كانت تقضي بانشاء شبكات تجارية معقدة مرتبطة بحجوم كبيرة جدا من الاسواق العالمية، لم تكن تسمح حينها عمليا الا بوجود مؤسسات كبيرة الحجم، الا انه في الواقع الحجم الصغير والمتوسط للمؤسسات يمتلك مزايا نوعية تساعد على التصدير ومن بينها:

أ- القدرة على التكيف والمرونة، ان قدرة هياكل مؤسسات الصناعات الصغيرة والمتوسطة على التكيف يمكنها ان تعدل من برامج انتاجها لمواجهة احتياجات الاسواق الخارجية، نظرا لما تتمتع به من مرونة تتمثل في تواضع راس المال المستثمر، ومن ثم تكون اقدر على تلبية احتياجات اسواقها وكسب اسواق خارجية للتصدير.

ب- التخصص، يؤكد البعض بان التخصص في مجال انتاجي واحد يشكل الخيار الافضل لدخول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الاسواق الدولية.

ج- التجديد، ان مرونة المؤسسات الصغيرة هي في التكيف مع المستجدات والتغيرات السريعة في رغبات المستهلكين وتوقعاتهم وتحركات المنافسين في السوق. ولتوضيح اهمية الدور الذي تلعبه المؤسسات الصغيرة في التصدير سواء بشكل مباشر او غير مباشر سنشير الى تجارب بعض الدول في هذا المجال، ففي سويسرا تعتمد الصناعات الى حد كبير على الصناعات الصغيرة لانتاج المعدات الالكترونية والساعات والادوية وغيرها، وقد استطاعت هذه الصناعات ان تغزو اسواق العالم، اما هونغ كونغ فتشكل صناعة الملابس الجاهزة التي تتم في مؤسسات صغيرة حوالى 50% من صادراتها، وفي كوريا يبلغ نصيب الصادرات الصناعية من انتاج المؤسسات الصغيرة 35 % من اجمالي صادرات البلاد.

5- تقدم الخدمات التدعيمية للصناعات الكبيرة: تؤدي الصناعات الصغيرة والمتوسطة دورا مهما في تقديم الخدمات التدعيمية المهمة التي تؤدي الى بقاء الصناعات الكبيرة، وذلك من خلال علاقات التعاقد من الباطن بين الصناعات الصغيرة والمتوسطة والصناعات الكبيرة، حيث يمكن من خلالها ان تزود مؤسسات الصناعات الكبيرة بما تحتاج اليه من منتجات تامة الصنع او المنتجات النصف مصنعة التي تستخدمها هذه الاخيرة كمدخلات لانتاجها النهائي، وذلك باسعار تنافسية تمكن من المنافسة في الاسواق الخارجية وهو ما يعرف بدور الصناعات الصغيرة والمتوسطة كصناعات مغذية (عبد السلام، 1993: 50) .

6- توزيع الصناعة وتحقيق التنمية الاقليمية : تتميز الصناعات الصغيرة والمتوسطة بانتشارها جغرافيا مقارنة بالصناعات الكبيرة التي تتركز في المدن والمناطق الصناعية، مما يمكنها من القيام بدور مهم لتحقيق اهداف اقتصادية واجتماعية نذكر من بينها مايلي (فتحي، 2005 ،73-75):

أ- توزيع الصناعة حيث تستطيع الصناعات الصغيرة والمتوسطة ان تؤدي دورا مهما في توزيع الصناعة بين الاقليم، وذلك لان مصانع جديدة في المدن اصبح امرا غير مرغوب فيه اقتصاديا واجتماعيا.

ب- التخفيف من الفوارق الاقليمية، وذلك ان قدرة الصناعات الصغيرة والمتوسطة على الانتشار وتوزيع الصناعة بين الاقاليم يساعد على توزيع الدخل بينها ومنه التخفيف من حدة الفقر في المناطق النائية.

ج - لحد من الهجرة الريفية نحو المدن حيث تستطيع الصناعات الصغيرة والمتوسطة من خلال انتشارها في الريف ان تستوعب فائض العمالة الريفية، والحد من درجة البطالة الموسمية وتحقيق استخدام امثل لهذه العمالة.

7- تكوين الكوادر الفنية والادارية : تؤدي الصناعات الصغيرة والمتوسطة دورا مهما في تكوين رأس المال البشري، وذلك بتامين الحصول على تدريب اقل كلفة مما تؤمنه مؤسسات التدريب الرسمية والمعاهد الفنية، حيث تتسم هذه المعاهد في الدول النامية بالندرة ونقص الامكانات، فضلا على انها وان وجدت فهي غالبا ما تكون محدودة الخبرة.

8- جذب المدخرات : إن الصناعات الصغيرة والمتوسطة قادرة على تعبئة المدخرات المحدودة لدى صغار المدخرين الذين لا يستخدمون النظام المصرفي، ولكنهم على استعداد لاستثمارها في مؤسساتهم الخاصة، حيث من المعروف ان طلب الصناعات الصغيرة والمتوسطة على راس المال هو طلب محدود، ومن ثم فان المدخرات القليلة لدى افراد الاسرة قد تكون كافية لاقامة مشروع من مشروعات الصناعات الصغيرة والمتوسطة، بدلا من ترك هذه الاموال عاطلة وعرضة للانفاق الترفي او حتى ايداعها في البنوك، وهكذا فان انخفاض حجم راس المال اللازم لانشاء وتشغيل هذه الصناعات يجعلها اكثر جاذبية لصغار المدخرين، الذين لا يميلون لانماط التوظيف التي تحرمهم من الاشراف المباشر على استثماراتهم.

وفي الاخير نعرض شكلا يوضح دور الصناعات الصغيرة والمتوسطة كمحرك للنمو الاقتصادي.

شكل (1)

الصناعات الصغيرة والمتوسطة كمحرك للنمو الاقتصادي والابتكار

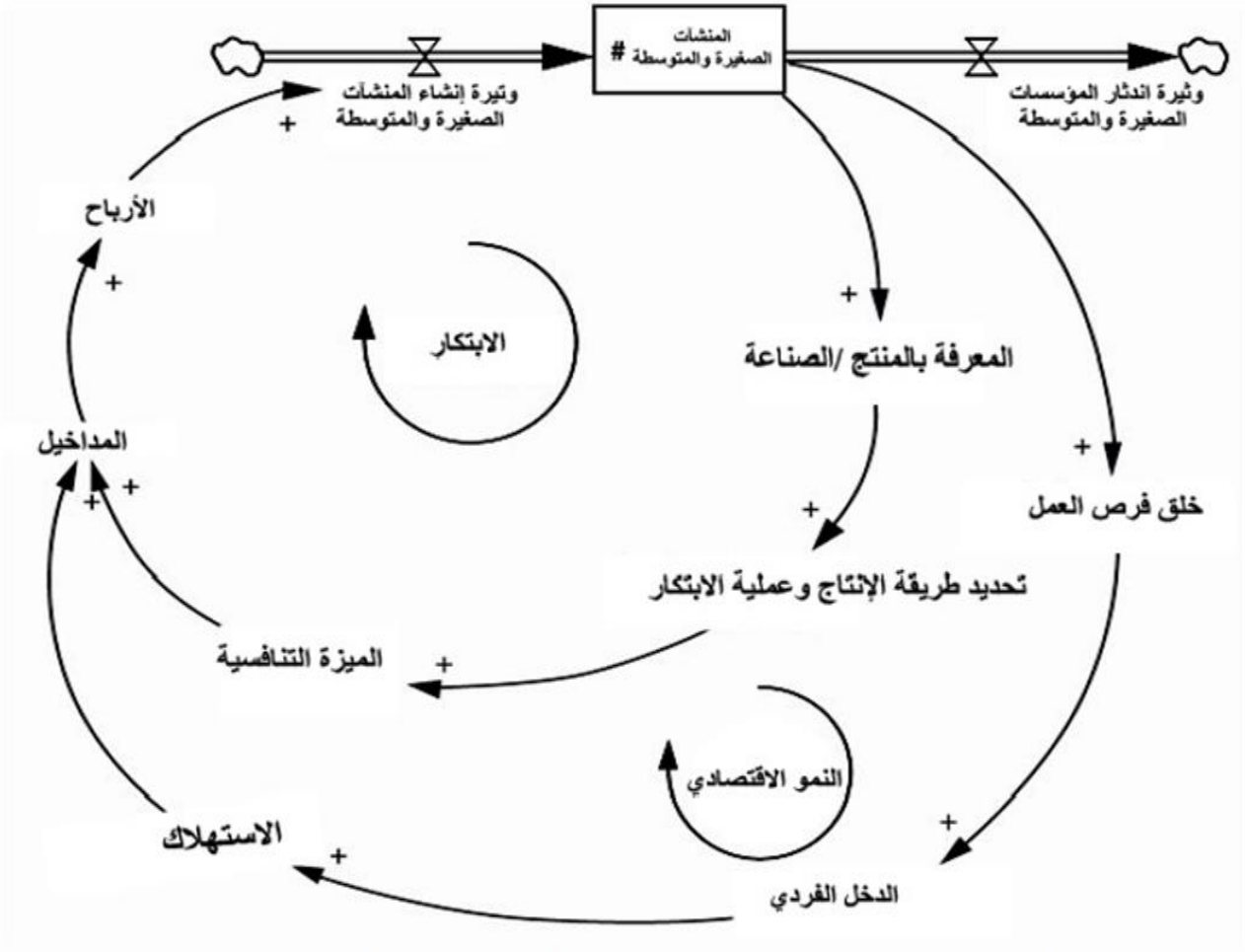

المصدر: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، برنامج تنمية المعلومات في آسيا والمحيط الهادئ

خامساً : الأهمية الاقتصادية للصناعات الصغيرة والمتوسطة في العراق

لقد مرّ النظام الاقتصادي العراقي بمراحل متعددة أثرت بشكل واضح في معدلات النمو الاقتصادي فيه وجعلته غير قادر على مواجهة التحديات التي فرضت على الاقتصاد العراقي ، وغير قادر على مواجهة عمليات اعادة اعمار البنية الانتاجية الاساسية واستغلال موارده الاقتصادية واستعادة طاقته الانتاجية الطبيعية، وبالتالي غير قادر على بناء مشاريع ذات محتوى تكنولوجي متقدم مما يجعل معدل النمو الاقتصادي يتناقص عن المستوى المطلوب. من هنا نجد ان الصناعات الصغيرة والمتوسطة وخاصة(بعد 1964 م) والتي تمثل اكثر من 99 % من صناعات القطاع الخاص ،تلعب دورا هاما في توفير فرص العمل وامتصاص نسبة كبيرة من البطالة والتي تجاوزت نسبتها حوالي(30%) واكثر من قوة العمل العراقي، اذ تجاوزت مدينة بغداد هذة النسبة وهي التي تستوعب ما يعادل ثلث سكان العراق (تقرير مسح التشغيل والبطالة،2003: 6) ،أذ سنبحث عن دور هذه الصناعات في التشغيل وهو موضوع البحث. وفي ضوء ذلك لابد من التطرق الى تلك الايجابيات لهذه الصناعات بنقاط مركزة :

1. تعد احد الركائز المهمة في تحسن النمو الاقتصادي وذلك لانها تضمن ان يسير النمو والكفاءة الاقتصادية جنبا الى جنب مع تحقيق المساواة والمشاركة (منتدى البحوث الاقتصادية ،2000: 20) .
2. تمثل نسبة كبيرة من اجمالي حجم الصناعات في معظم دول العالم وبخاصة في الدول النامية ومنها العراق .

3. تتسم الصناعات وخاصة الصغيرة منها بسهولة التأسيس لعدم حاجتها الى راس مال كبير او تكنولجيا متطورة اضافة الى قدرتها على الانتاج والعمل في مجالات التنمية المختلفة .

4. تساعد على الاستفادة من الموارد والامكانيات المحلية المتاحة ولا تستورد الا نسبة قليلة من مدخلات الانتاج ، مع المقارنة بالصناعات الكبيرة في العراق باعتمادها على حجماً كبيراً من المدخلات والتجهيزات الراسمالية المستوردة.

5. تعتبر وسيلة لاستثمار المواد الاولية ومصدراً لتزويد الصناعات الكبيرة بالكثير من احتياجاتها.

6. في العراق فقد بلغ اجمالي عدد العاملين في الصناعات الصغيرة لعام 2009 (27780) إذ بلغت أهميتها النسبية بـ (96.3%)،اما المتوسطة منها فقد بلغ إجمالي عدد العاملين للعام نفسه (871) (الجهاز المركزي للاحصاء وتكنلوجيا المعلومات ، 2005 :1-2) وبنسبة(3.65%)،وسنتطرق بشكل تفصيلي لدور واهمية هذه الصناعات في العمالة في العراق لاحقا.

وفي الوقت الذي ما تحويه هذه الصناعات في العراق من ايجابيات تم ذكرها في اعلاه إلاّ أنه وكما في باقي الدول العربية هناك آثار جانبية لهذه الصناعات يمكن ان نسميها سلبيات بنقاط مقتضبة منها

اولا : المعوقات التمويلية : تعد المشاكل المالية من اهم المعوقات التي تحد من انشطة هذه الصناعات ، إذ يتفق معظم الباحثيين الاقتصاديين بان الصناعات الصغيرة والمتوسطة تعتمد على التمويل الذاتي وعلى الامكانية المحدودة من المال.ان عدم توفر الموارد المالية تعتبر من المعوقات الرئيسة في تحقيق التنمية لهذه الصناعات أذ يعود سبب صعوبة تقديم المصارف التسهيلات الائتمانية المختلفة الى هذه الصناعات هو توظيف السيولة النقدية المتاحة لديها في حوالات الخزينة والتي تدر فائدة تبلغ 7 % دون اي مجازفة او مخاطر تذكر، إذ في كل الاحوال لم تشكل القروض الممنوحة من قبل المصارف العراقية وبالاخص (الرافدين والرشيد) اللذين يمتلكان ما نسبته 80% من فروع المصارف العراقية العاملة ،الى حوالي 30 % من اجمالي ودائع المواطنيين . واذا رغبت تلك المصارف بمنح القروض المطلوبة لهذه الصناعات فإن الفوائد التي تتحملها هذة الصناعات تشكل عبئاً كبيرا عليها، ومن الصعوبات الاخرى التي تتعرض لها عملية منح الاقراض من قبل المصارف وخاصة الحكومية منها هي وضع ضمانات عقارية مشددة من قبل النظام المصرفي وبالتالي عدم توفر الضمان العقاري عند اغلب الصناعات الصغيرة مما يحول دون منح القروض او التسهيلات التي لا تتجاوز في اغلب الاحوال مابين(10-15%) من قيمة الكفالة المالية للزبون.ومما يزيد الامر تعقيدا وجود التقلبات السعرية في سعر صرف الدينار العراقي مما يدفع المصارف الى اعطاء القروض في الاجل القصير فقط والتي لا تتجاوز 3 سنوات في المصارف الحكومية وسنة واحدة في المصارف الاهلية .

ثانيا: المعوقات السوقية : ان محدودية الحصول على مدخلات انتاجية عالية الجودة و صعوبة الحصول على المدخلات المستوردة وتعقيد اجراءات الاستيراد بسبب ظروف الحصار الاقتصادي في التسعينيات من القرن الماضي كانت من بين الاسباب التي واجهت اغلب الصناعات الصغيرة والمتوسطة ، الى جانب تلك الاسباب ايضا هو ضعف انظمة التدريب المهني والتعليمي وتعرض القوى البشرية الى سوء التوظيف والبطالة او الهجرة خارج الوطن ،مما ادى كل ذلك الى ضعف الوضع التنافسي لتلك الصناعات في السوق العراقية. واخيرا وخلاصة ما ذكر في اعلاه حول الاهمية الاقتصادية ، لا شك ان الصناعات الصغيرة والمتوسطة لا تخلو من عيوب او معوقات ولكن تبقى ايجابياتها اكثر من سلبياتها بحسب رأي اغلب الباحثيين سواء على المستوى الدولي عامة أم على مستوى العراق بشكل خاص.

الاطار العملي

اولا : واقع الصناعات الصغيرة والمتوسطة في العراق

أصدرت مديرية الاحصاء الصناعي في الجهاز المركزي للاحصاء وتكنلوجيا المعلومات تعريفا لكلا الصناعتين الصغيرة والمتوسطة، إذ عرّف الصغيرة منها بأنها(المنشآت الصناعية الصغيرة هي منشآت صناعية تعود للقطاع الخاص فقط موزعة على الأنشطة الصناعية المختلفة وان المعيار المعتمد في تصنيف هذه المنشآت هو ان عدد العاملين فيها من (1-9) عامل ،من اجل توفير معلومات وبيانات احصائية وفعلية تبين واقع نشاط هذه المنشآت) وقيمة موجوداتها أقل من مائة الف دينار .بينما عرفت الصناعات المتوسطة بأنها (المنشآت الصناعية المتوسطة هي منشآت صناعية تعود للقطاع الخاص فقط موزعة على الأنشطة الصناعية المختلفة وان المعيار المعتمد في تصنيف هذه المنشآت هو ان عدد العاملين فيها من(10-29) عاملا وقيمة المكائن والمعدات أكثر من مائة ألف دينار) (ابو الفحم ، 2009 :53) . إذ قام الجهاز المركزي للاحصاء بإجراء اول المسوحات بمسح للمنشآت الصناعية في العراق في العام 1970 م بعده مسح في عام 1983م تلاه مسح في عام 2001 م وهناك مسوحات للمنشآت الصناعية كان أخرها في عامي 2009 و2010 م على التوالي . إذ تم الاعتماد في المسوحات الأخيرة بدأ من عام 2001م أسلوب العينة في احصاء المنشآت الصغيرة في حين اعتمد أسلوب العد الشامل في احصاء المنشآت الصناعية المتوسطة والكبيرة .

في ضوء ذلك لابد من معرفة واقع الصناعات الصغيرة والمتوسطة في العراق كلا على حدة :

اولا : واقع المنشأت الصناعية الصغيرة : لكي نتمكن من معرفة هذا الواقع لابد من معرفة اعداد هذه المنشآت الصناعية واهميتها النسبية بحسب المحافظات واعداد المشتغلين فيها وغيرها من المؤشرات ، كمعرفة طبيعة الانشطة لهذه الصناعات إذ نجد ان النشاط الاقتصادي للمنشآت الصغيرة في العراق تتسم بسمات الصناعة الحرفية التقليدية التي تركز على صناعة المواد الغذائية وخياطة الملابس وبعض الصناعات المعدنية وصناعة الجلود وغيرها من الصناعات . لذلك سنتناول هذة المؤشرات التي يمكن من خلالها التعرف على واقع الصناعات الصغيرة في العراق بشئ من التفصيل.

أ. اعداد الصناعات الصغيرة : عدد المنشآت الصناعية الصغيرة للسنوات (1996 – 2010)م المبينة في الجدول (4) .

جدول (4) عدد المنشآت الصناعية الصغيرة للسنوات (1996- 2010) في العراق

السنوات	عدد المنشآت	السنوات	عدد المنشآت
1996	31439	2004	17599
1997	31040	2005	10088
1998	25136	2006	11620
1999	29467	2007	13406
2000	77167	2008	-
2001	69090	2009	10289
2002	-	2010	11131
2003	17929		

المصدر : جمهورية العراق ، وزارة التخطيط والتعاون الانمائي ، الجهاز المركزي للأحصاء وتكنولوجيا المعلومات ،التقارير السنوية لاحصاء المنشأت الكبيرة للسنوات المذكورة (1996- 1999).

جمهورية العراق ، وزارة التخطيط والتعاون الانمائي الجهاز المركزي للأحصاء وتكنولوجيا المعلومات، تقرير المنشآت الصناعية الصغيرة لسنة 2006و 2010،ص5 .

- **لم يصدر تقرير المنشآت الصناعية الصغيرة لسنة 2002 و2008.**

حيث نجد من الجدول اعلاه إن عدد المشاريع الصغيرة خلال الفترة المبينة بالجدول قد بلغ اعلى مستوى له في عام 2000م والبالغ (77167)مشروعا بينما بلغ اوطئ مستوى له في عام 2005 والبالغ(10088)مشروعا. ومن الجدير بالذكر أن ارتفاع اعدادها في العام 2000م ربما يعود الى تطبيق برامج الاعفاءات الضريبية في هذه السنة ، والتي كانت قد شجعت الكثير من المستثمرين على التسجيل للاستفادة من تلك المزايا فضلا عن التحسن النسبي للوضع الاقتصادي نتيجة لتطبيق اتفاقية النفط مقابل الغذاء التي بدأت آثارها بالظهور في العام 1997 م.

ب- التوزيع النسبي للصناعات الصغيرة وعدد المشتغلين فيها بحسب المحافظات. إذ يبين جدول (5) عدد المنشآت والمشتغلين فيها بحسب كل محافظة.

جدول (5) عدد المنشأت الصناعية الصغيرة والمشتغلين فيها واجورهم حسب المحافظات لسنة 2009 م

اسم المحافظة	عدد المنشآت	*الأهمية النسبية %	مجموع عدد المشتغلين
نينوى	1283	12 .47	3786
كركوك	543	5 .28	1400
ديالى	1067	10 .37	2369
الانبار	796	7 .73	1537
بغداد	883	8 .58	2417
بابل	882	8 .57	2010
كربلاء	506	4 .92	1491
واسط	485	4 .71	806
صلاح الدين	428	4 .16	1275
النجف	825	8 .02	2766
القادسية	692	6 .72	2818
المثنى	363	3 .53	907
ذي قار	736	7 .15	1334
ميسان	473	4 .59	1844
البصرة	327	3 .17	1020
المجموع	10289	100	27780

المصدر: جمهورية العراق ، وزارة التخطيط والتعاون الانمائي الجهاز المركزي للاحصاء وتكنولوجيا المعلومات، تقرير المنشات الصناعية الصغيرة لسنة2009،ص23 . ملاحظة: لم يشمل المسح المحافظات الشمالية من العراق(سليمانية، أربيل، دهوك) * تم أحتسابة من قبل الباحثة .

نلاحظ من الجدول (5) ان اكثر الصناعات الصغيرة المتمركزة في المحافظات العراقية هي محافظة الموصل بالمرتبة الاولى(12.47%)وتوظف قد بلغ (3786)عامل وتأتي محافظة ديالى بالمرتبة الثانية بنسبة(10.37%) حيث توظف نحو(2396)عامل ومحافظة بغداد بنسبة(8.58%)بالمرتبة الثالثة بتوظف بلغ نحو(2417)عامل، بينما جاءت محافظة البصرة بنسبة(17،3%) وتوظف نحوة (1020) عامل.ويعد هذا الترتيب غير منطقي اقتصاديا، ولا يتفق مع الفرضية التي تنص على وجود علاقة طردية بين مستوى المعيشة والكثافة السكانية وعدد الصناعات الصغيرة ، إذ فمن المعروف ان المحافظات الثلاث (نينوى، بغداد ،البصرة) هي اكبر المحافظات من حيث الكثافة السكانية وأفضلها من حيث ارتفاع مستوى دخول الافراد ومستوى المعيشة فضلا عن تركز النشاط الاقتصادي فيها .لكن نجد ان واقع هذه الصناعات يختلف عن ما كان عليه في عام 2001 أذ نجد على سبيل المثال ان محافظة بغداد تتمركز فيها حوالي اكثر من ربع الصناعات الصغيرة بنسبة(27.2%) (الربيعي ، 2006 : العدد28) . وهي توزيع منطقي لعدد هذه المشاريع نسبة الى سكان مدينة بغداد الى بقية المحافظات العراقية ،ويبدو ان سبب هذا التناقص في اعداد المشاريع الصغيرة لعام 2009 م يعود الى الظروف الامنية الصعبة وعدم أستتباب الامن في مدينة بغداد والتي ما زالت تعاني منه والذي ادى بالضرورة الى عدم الاستقرار الامني وبالتالي عدم

الاستقرار الاقتصادي الذي يحول دون مجازفة اصحاب المشاريع الصغيرة باموالهم او هجرة اغلبهم الى خارج الوطن. وفي النهاية نلاحظ ان مجموع العاملين في الصناعات الصغيرة على مستوى العراق، ان هذا المجموع من العاملين منخفض جدا بالمقارنة مع مجموع العاملين لسنة 2001 م والبالغ(142724) عاملا(الجهاز المركزي للاحصاء وتنكنلوجياالمعلومات،2006 :5).وهذا يعود نظرا للتغيرات(المتناقصة) التي طرأت على أعداد هذه الصناعات في سنة 2009 م.

ثانيا: واقع المنشآت الصناعية المتوسطة : يمكن بيان دور المنشآت الصناعية المتوسطة من خلال المؤشرات نفسها التي تم الاعتماد عليها في الصناعات الصغيرة :عدد الصناعات المتوسطة : إذ من ملاحظة الجدول (6) الذي يوضح فيه عدد المنشآت المتوسطة للفترة من (1996-2005) .

جدول (6) يوضح أعداد المنشات الصناعية المتوسطة للفترة من (1996 -2005)م

السنوات	عدد المنشآت المتوسطة	السنوات	عدد المنشآت المتوسطة
1996	125	2004	92
1997	139	2005	76
1998	163	2006	52
1999	171	2007	57
2000	156	2008	-
2001	142	2009	51
2002	80	2010	56
2003	79		

المصدر : جمهورية العراق ، وزارة التخطيط والتعاون الانمائي الجهاز المركزي للاحصاء وتكنولوجيا المعلومات ،التقارير السنوية لاحصاء المنشأت الكبيرة للسنوات المذكورة (996- 1999)م / جمهورية العراق ، وزارة التخطيط والتعاون الانمائي الجهاز المركزي للآحصاء وتكنولوجيا المعلومات ، تقرير المنشأت الصناعية المتوسطة لسنة 2006م و2010 ،ص2.

نرى ان اغلب الصناعات المتوسطة كان في سنة1999 م والذي بلغ نحو (171) مصنعا، بينما جاءت سنة 1998 م في المرتبة الثانية وبلغ عدد المصانع فيها نحو (163)مصنعا متوسطا ،وفي سنة 2001 م بلغت اعداد المنشات المتوسطة بنحو(142) مصنعا .ومن الجدير بالذكر اننا نلاحظ أن هناك تقلبات وتناقص واضح في عدد المشاريع في سنة 2001 لغاية سنة 2010 من (156) مصنعا الى (56) مصنعا على التوالي ،ويعود هذا السبب لأمرين ،الاول منهما هي فترة الحصار الاقتصادي والممتدة لغاية سنة 2003 م وما فرضته من حالة الركود الاقتصادي التي شهدها الاقتصاد العراقي بعد غزو الكويت في 2 أب 1990 ،إضافة الى اتخاذ الحكومة العراقية لبعض الإجراءات الهادفة الى منع استخدام السلع الداخلة في البطاقة التموينية في الأغراض الصناعية ، كإغلاق معامل الحلويات .كذلك توقف الدعم الحكومي وصعوبة الحصول على الأدوات الاحتياطية للمكائن والسبب الثاني والمتمثل بتغير نظام الحكم في العراق بتأريخ 10-4-2003 ولغاية 2010 م وما صاحبه من تأزم الوضع الامني سنة بعد سنة وحالة عدم الاستقرار الامني في البلاد الذي أثر وبشكل مباشر بالاقتصاد العراقي ككل فجزء من هذه المصانع قد دمرت نتيجة الحرب واخرى قد سرقت نتيجة الفراغ الامني ،مما دفع كثيراً من اصحاب هذا المصانع اما الى الهجرة الى خارج البلاد وترك العمل او عدم مجازفتهم في مشاريع جديدة يخسرون بها ليس اموالهم فحسب وإنما ارواحهم ايضا. وقد يعود هذا الاختلاف في أعداد المنشآت الى تراجع مستوى النشاط الاقتصادي والتضخم في فترة التسعينيات الامر الذي ادى الى أن المستثمرين الصناعيين (في الصناعة المتوسطة) قد خسروا الكثير من رؤوس اموالهم وما رافقه من انهيار في الطبقة المتوسطة وصغار المستثمرين . لقد لعب الحصار الاقتصادي ولجنة 661 في مجلس الامن الدولي دوراً كبيراً في عزل الاقتصاد العراقي عن العالم إذ ان هذه اللجنة كانت تذهب سياستها الى أن المواد الخام والاولية ونصف المصنعة كان يشار اليها بأنها ذات استخدام مزدوج مما ادى ذلك الى حرمان الكثير من المنشآت الصناعية الكثير من المدخلات التي تحتاجها ومنها المنشآت الصناعية المتوسطة.

وأخيرا يمكن القول ان المنشآت الصغيرة هي اكثر عددا وانتشارا من المنشآت المتوسطة في وسط وجنوب العراق . التوزيع النسبي للصناعات المتوسطة وعدد المشتغلين فيها

بحسب المحافظات : إذ يبين جدول(7) عدد المنشآت والمشتغلين فيها بحسب كل محافظة.

جدول (7) عدد المنشآت والعاملين بحسب المحافظة في المنشآت الصناعية المتوسطة خلال سنة 2009 في العراق

اسم المحافظة	عدد المنشآت	* الاهمية النسبية %	مجموع عدد المشتغلين
نينوى	3	5 .88	37
كركوك	10	19 .60	147
ديالى	5	9 .80	74
الانبار	-	-	-
بغداد	11	21 .56	262
بابل	11	21 .56	396
كربلاء	-	-	-
واسط	0	0	0
صلاح الدين	3	5 .88	32
النجف	1	1 .96	17
القادسية	0	0	0
المثنى	0	0	0
ذي قار	0	0	0
ميسان	0	0	0
البصرة	7		117
المجموع	51	80 .9	871

المصدر: جمهورية العراق ، وزارة التخطيط والتعاون الانمائي الجهاز المركزي للأحصاء وتكنولوجيا المعلومات، تقرير المنشآت الصناعية المتوسطة لسنة 2009م ،ص38 .

ملاحظة: لم يشمل المسح المحافظات الشمالية من العراق(سليمانية، أربيل، دهوك).

نلاحظ من الجدول (7) أنه بلغ مجموع المنشآت لسنة 2009م نحو(51) مصنعا ويعود هذا العدد المتواضع الى عدم مساهمة بعض المحافظات (واسط ،القادسية ،المثنى ،ذي قار ،وميسان) في الصناعات المتوسطة ويبدو أن السبب في ذلك يعود الى أنَّ مستثمري هذه المحافظات يميلون الى الصناعات الصغيرة لأنها لا تحتاج الى اموال كثيرة بالمقارنة مع المنشأت الصناعية المتوسطة.وبلغ مجموع عدد العاملين في هذه الصناعات المتوسطة نحو(871)عاملا في جنوب ووسط العراق ،وهو عدد قليل بالمقارنة مع اعداد المشتغلين في الصناعات الصغيرة والبالغ بنحو (27780)عاملا للسنة نفسها . ونلاحظ ايضا أن عدد المنشآت يتركز في محافظة بغداد وبابل بنسبة (21.56%) من مجموع هذه الصناعات والبالغ نحو(11) مصنعا توظف نحو(427)عاملا،بينما جاءت محافظة كركوك بالمرتبة الثانية بنسبة (19.60%) من مجموع العدد في هذه الصناعات والتي بلغت نحو(10)مصانع توظف نحو(147)عاملا . ومن الجدير بالذكر أن عدد المشتغلين في محافظة بابل يفوق عدد المشتغلين في محافظة بغداد على الرغم من تساوي عدد المشاريع في محافظة بغداد و محافظة بابل، وقد يعود السبب الى ان الصناعات في بغداد تستخدم تكنلوجيا أكثر تطورا وبالتالي لا تحتاج الى عاملين كالمستخدمة في صناعات بابل .

✓ **عوامل تشجيع الصناعات الصغيرة والمتوسطة**

يعد امر تشجيع الصناعات الصغيرة والمتوسطة في الوقت الحاضر لكثير من بلدان العالم من الضرورات الملحة لتحقيق اهداف التنمية والنهوض باقتصاداتها ، وخاصة بعد التطورات الكبيرة والسريعة في إنتاج السلعة فضلاً عن دعوات الانفتاح وتحرير التجارة العالمية في ظل نظام العولمة الجديد الامر الذي عزَز من اهمية تلك الصناعات لما تتمتع به من خصائص تمنحها القدرة العالية على مواكبة التطورات التكنولوجية والتغير معها بشكل اسرع من حجوم المنشآت الأخرى فضلا عن مميزاتها الاخرى . واختلفت برامج الدعم للصناعات الصغيرة من دولة الى اخرى تبعا لمرحلة التقدم الصناعي والتكنولوجي فيها والجهات الداعمة في كل دولة وكذلك اختلاف السبل التي تحقق اهداف تلك البرامج ، فعلى سبيل المثال في الولايات المتحدة الامريكية هناك وزارة منشآت الاعمال الصغيرة وهناك مكاتب لضمان مخاطر الائتمان موزعة على مختلف المدن الامريكية . واتخذ الدعم المقدم الى تلك الصناعات اشكالاً اخرى مثل التعاقد من الباطن ودعم التسويق لمنتجات الصناعات الصغيرة والمتوسطة وتنمية سبلها مثل اليابان والهند اما في بلدان اخرى مثل كوريا وبنغلادش وغيرها من الدول فقد ركزت على إنشاء مصارف متخصصة للصناعات الصغيرة ووجود هيأة تدعم تلك الصناعات بالاستشارات والدراسات الاقتصادية فضلا عن اسلوب تخفيض الضرائب لها لدعم التصدير (الغرفة التجارية والصناعية ، 2002:صفحات متفرقة) ، إذ عملت تلك البلدان الاهتمام بمسألة تنمية ودعم الصناعات الصغيرة والمتوسطة ضمن استراتيجياتها التنموية بغض النظر عن فلسفة النظام القائم لكل بلد ويتوقف ذلك على مدى تطبيق وانسجام تلك السياسات التي تدعم الصناعات مع واقعها في السوق ، وبالتالي يتوقف الدعم بشقيه المادي والمعنوي لتلك الصناعات وزيادة عدد المستفيدين من الصناعيين على ذلك الانسجام .

اولاً : برامج الدعم الحالية للصناعات الصغيرة والمتوسطة في العراق

بعد التحول الذي ادى بالاقتصاد العراقي الى اقتصاد السوق تحكمه قوى العرض والطلب ، بات من الضروري تبني سياسات تتماشى مع ما يفرضه الواقع الاقتصادي الجديد والتخلي عن سياسات الدعم التقليدية لقطاع الصناعة بشكل عام والتي كانت سائدة سابقاً . إذ عملت الحكومة بتوجهاتها الجديدة على التقليل من حجم الدعم الواضح للقطاع العام واعطاء الفرصة الكبيرة للقطاع الخاص لأخذ دوره في عملية التنمية ويمكن ملاحظة ذلك من خلال الموازنات العامة للدولة والتي عكستها مؤشرات النفقات الاستثمارية ونسبتها من النفقات العامة للدولة ومقارنتها مع النفقات التشغيلية ونسبتها من النفقات العامة خلا الاعوام 2004-2010 نجد ان نسبة النفقات الاستثمارية من النفقات العامة تتزايد بشكل مستمر وهذا يؤكد توجهات الحكومة بتقليل الانفاق العام مقابل زيادة الاستهلاك العام ، الامر الذي جعل امام القطاع الخاص فرصة للولوج في نشاطات الصناعات الصغيرة التي يميل اليها ذلك القطاع والتي يصعب على القطاع العام التماشي مع التطورات التكنولوجية السريعة في انتاج السلعة عن طريق الصناعات الصغيرة والمتوسطة ، التي اينعت ثمارها في بلدانها ولمستخدميها بشكل افضل وأدت الى خلق ميزة تنافسية للسلعة المنتجة قادرة على شق طريقها في السوق المحلية والعالمية ومن هنا جاءت عملية تبني عدة جهات في العراق لدعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة بشكل عام والصناعات الصغيرة والمتوسطة بشكل خاص ، واختلفت هذه الجهات بأختلاف اهدافها منها حكومي ومنها غير حكومي متمثلة بمنظمات ومؤسسات عالمية وعلى مستوى منظمات المجتمع المدني ، ولكنها جميعا تهدف لتطوير الصناعات الصغيرة والمتوسطة والتي نذكر اهمها كالاتي :-

- **برامج وزارة العمل والشؤون الاجتماعية .**
- **برنامج القروض الميسرة (وزارة العمل والشؤون الاجتماعية ،2007: 4-6).**

قامت وزارة العمل والشؤون الاجتماعية في العراق بالتنسيق مع وزارة المالية بأستحصال موافقة رئاسة الوزراء على تخصيص قروض صغيرة تتراوح ما بين (3-10) ملايين دينار عراقي لتمويل (100000) مشروع صغير في عموم العراق موزعة على عموم المحافظات تكون حصة محافظة بغداد منها اكثر من (6000) مشروع وباقي المحافظات يتراوح العدد ما بين (3000-50000) مشروع اخذين بالنظر تعداد سكان كل محافظة وسواء كان هذا المشروع غير قائم ام لأجل تنميته على ان تشكل لجان (استقبال وتنظيم ، ودراسة جدوى للمشروع ، الرقابة والمتابعة) :-

- اهداف البرنامج :- يهدف الى توفير القروض لفئات محددة من المستفيدين وبحسب الأولوية من اجل إقامة مشروع او تطوير مشروع قائم (صناعي ، أو زراعي ،أو تجاري ، أو خدمي) .
- الجهات المستفيدة.
- العاطلون عن العمل والمسجلون لدى مراكز التشغيل في وزارة العمل والشؤون الاجتماعية وتكون الافضلية للخريجين من الكليات والمعاهد .
- اصحاب المحال المتضررة .
- المهجرون الذين فقدوا اعمالهم .
- الية عمل البرنامج :-

✓ يمنح المستفيد قرضاً يتراوح ما بين (3-10) ملايين دينار عراقي.

✓ مدة سداد القرض تتراوح ما بين (5-8) سنوات .

يكون سعر الفائدة المترتب على القرض (6%) من المبلغ الاجمالي ، تتحمل وزارة العمل (4%) من الفائدة على القرض و (2%) على المستفيد من القرض .

يتمتع المستفيد بمدة سماح تتراوح ما بين (6-12) شهرا بعدها يتم التسديد.

– برنامج التدريب والتأهيل :-

عملت وزارة العمل والشؤون الاجتماعية ضمن برنامج شبكة الحماية الاجتماعية في فتح دورات التدريب المهني في عموم المحافظات بالاستعانة بمراكز التدريب المهني التابعة لها ، وبدأت تلك الدورات اعمالها من الشهر العاشر لسنة 2006 ولحد الان وتكون مستمرة طول السنة .

- اهداف البرنامج :-

يهدف البرنامج الى تأهيل المشتركين وتعليمهم الاعمال الصناعية الصغيرة لرفع انتاجيتهم ومساعدتهم على كيفية تخطي العقبات التي تواجههم ، ويشتمل هذا البرنامج على محاضرات نظرية وعملية ليكسب العامل الخبرة الفنية من خلال تطبيقها عمليا داخل المركز ، ويمنح بعدها المتخرج شهادة تعطي له الاولوية في منح القروض وكذلك تسهيل منح الاجازات لممارسة المهنة لدى الجهات المعنية .

- الدورات التدريبية :-

اختلفت مدة الدورات التدريبية بأختلاف انواعها وتتخلل كل دورة دروس تطبيقية عملية وتقام تلك الدورات في كل المحافظات وبشكل دوري وعلى مدار السنة ويوضح الجدول ادناه بعض تلك الدورات :

جدول (8) الدورات المفتوحة من قبل وزارة العمل والشؤون الاجتماعية في مراكز التدريب المهني

تخصص الدورات	مدة الدورة	عدد الدورات
الخياطة	شهران	ثلاث
خراطة	ثلاثة اشهر	واحدة
تأسيسات كهربائية	اربعة اشهر	ثلاث
اللحام	اربعة اشهر	اثنتان

المصدر:- وزارة العمل والشؤون الاجتماعية ، مركز التدريب المهني في الناصرية ، صفحات متفرقة .

- برامج المنظمات والمؤسسات الدولية :-

تبنت الكثير من المنظمات والمؤسسات الدولية مجموعة من البرامج الداعمة لتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة بشكلها الخاص من اجل رفع القدرة الانتاجية لدى العاملين على وفق برامج عملية ونظرية تقام في العراق لأصحاب المشاريع الصغيرة القائمة او المزمع اقامتها في المستقبل ، وتنوعت هذه البرامج بالاهداف والاساليب بأختلاف الانشطة لكل منظمة ، ومن هذه البرامج :-

برنامج وكالة التنمية الامريكية (منظمة الازدهار الامريكية ، 2008: 52-53) :-

تبنت هذه الوكالة بالتعاون مع اتحاد رجال الاعمال وغرف التجارة ونقابة المهندسين في بعض محافظات العراق تشكيل فريق عمل لفتح مراكز تطوير الاعمال الصغيرة (SBDC) في بعض المحافظات كتجربة عملية لدعم الاعمال الصغيرة في العراق والتي تعد كبداية لنشاط تلك المنظمة داخل العراق والتي اتخذت من غرف التجارة مقرا لها ، حيث بدأت أعمالها في 2008/4/1 اذ اشتمل البرنامج على فتح سبعة مراكز موزعة كالأتي :-

بغداد (ابو غريب) - الانبار (الفلوجة)

الموصل (تلعفر) - بابل (الحلة)

بابل (الاسكندرية) - ذي قار (الناصرية)

اربيل

- اهداف البرنامج :-

يهدف هذا البرنامج الى تطوير قدرات القطاع الخاص من تجار ورجال اعمال واصحاب المشاريع الصغيرة ، وكذلك الى فتح الدورات المجانية لأصحاب او مديري الصناعات الصغيرة للتعليم والتثقيف ابتداءً من فكرة المشروع وخطة العمل ودراسة الجدوى له الى عمليات الانتاج والتسويق والاعلان عن السلعة وكذلك كيفية عمل الميزانيات للصناعة والتدرب عليها والتعرف على عمل الحاسوب ، اما في مجال الاقراض يسعى البرنامج الى تحقيق الاهداف التالية :-

تأسيس صناعة اقراض حديثة من بين المصارف العراقية والتوسع فيها ونشرها في العراق على اكبر قدر ممكن ، والتقليل من الاعتماد على اسلوب تقديم الضمانات التي يقدمها المقترض وعدّه اسلوباً تقليدياً للحصول على القرض لتسهيل عملية تمويل الصناعات الصغيرة من خلال (الضمانات الشخصية) لأصحابها والاعتماد على التسديد من خلال التدفقات النقدية من العمليات الانتاجية للمنشأة وبخاصة اصحاب الصناعات غير المؤهلين للاقتراض من المصارف لارتفاع عنصر الضمانات المطلوبة من قبل المصارف .

يسعى البرنامج الى المشاركة في تذليل المخاطر التي تأتي من عملية الاقراض من خلال دخوله كوسيط في تلك العملية .

يقوم المركز بعمل الوسيط لدى المؤسسات المالية التي يمكن ان تمنح القروض الصغيرة في حال اشتراك المستفيد بالدورات المفتوحة لدى تلك المراكز والتي تعمل بفعالية و بسهولة مع

مؤسسات تمويلية تعاونية مثل مؤسسة الاسكان التعاونية (CHF) التي تمنح القروض بسعر فائدة (10%) (مؤسسة الاسكان التعاونية ، 2007: 7).

برنامج (Sudgeet Aid) الايطالية (وزارة العمل والشؤون الاجتماعية ،2007: صفحات متفرقة):

ويهدف هذا البرنامج الى تنمية الصناعات الصغيرة الحديثة وتطويرها ، وهو بمثابة مساهمة من الحكومة الايطالية لدعم تلك الصناعات ، اذ تم اختيار منطقتين من العراق هما (اربيل ، وذي قار) لتطبيق البرنامج ويعد هذا البرنامج من البرامج المهمة لتنمية الصناعات الصغيرة في مجال تصنيع المواد الاحتياطية والصيانة للمكائن والآلات ، اذ يتبنى فقط الصناعات القائمة لتطوير امكاناتها في مجالاتها التي تعمل بها (الصيانة) ، وتم اختيار مركز التدريب المهني في كل من المحافظتين وتم تجهيزهما بأحدث المكائن والمعدات التي يحتاجها المركز في تحقيق اهدافهماً ، وبدأ العمل اعتباراً من 2007/1/2 .

- انواع الدورات التي تم فتحها :-

دورة التكييف والتبريد	عدد 1
دورة صيانة السيارات	عدد 2
دورة صيانة المكائن	عدد 2

تكون مدة الدورات عامة (4) اشهر صباحاً ومساءً وتدار على ايدي أساتذة ومهندسين من ذوي الاختصاص من داخل المركز وهناك دورات اخرى مثل صيانة الحاسبات وبلغ عدد المستفيدين من هذا البرنامج (121) مستفيداً تم تدريبهم وتأهيلهم كمجموعة من ذوي الاختصاص في مجال الاعمال الصغيرة ، اذ يتم اعطاؤهم المحاضرات التي تتخللها الدروس التطبيقية على احدث الطرائق الفنية لمساعدتهم في مجال اعمالهم الإنتاجية .

- برنامج منظمة التنمية الصناعية (UNIDO) :-

قامت منظمة اليونيدو بالاتفاق مع وزارة العمل والشؤون الاجتماعية وبالاستعانة بمراكز التدريب المهني التابعة للوزارة في معظم المحافظات ولمدة عامين تقريبا من 2006/4/1 بفتح دورات تدريبية مجانية خاصة بالصناعات الصغيرة وتنوعت تلك الدورات وكالأتي :-

جدول (9) الدورات المفتوحة من قبل منظمة اليونيدو المقامة في مراكز التدريب المهني

تخصص الدورة	مدة الدورة	عدد الدورات
الخياطة	شهراً	احدى عشر
النجارة	عشرون يوما	ست
الحدادة	واحد وعشرون يوما	خمس
اللحام	شهر	عشر
صناعة الفخار	ثلاثة اسابيع	سبع
صناعة الالبان	عشرة ايام	اربع

المصدر: وزارة العمل والشؤون الاجتماعية ، برنامج منظمة التنمية الصناعية مركز تدريب الناصرية ، الناصرية ،2006 .

الاستنتاجات والتوصيات

الاستنتاجات

1- من قراءة واقع الصناعات بالع ا رق نجد أن الصناعات الصغيرة اكثر عددا وانتشارا من الصناعات المتوسطة أذ بلغت اكثر عدد لها في سنة 2000 نحو(77176) مصنعا صغيرا بينما بلغت المتوسطة في سنة 2000 نحو(156)مصنعا متوسطا .وقد يعود ذلك لصغر حجم ا رس المال وسهولة الاساليب الانتاجية المستخدمة فيها وسرعة الدورة الربحية في الصغيرة.

2- انخفاض اعداد الصناعات الصغيرة بشكل عام والمتوسطة بشكل خاص بعد سنة 2003 .ويعود هذا الانخفاض في الصناعات الى الاوضاع الامنية المتردية الذي ينعكس سلبا على الواقع الاقتصادي العراقي ،وايضا الى سياسة الآستيراد العمياء المنافسة للصناعة(سياسة الآغراق العكسي) المحلية ،كما لا يمكن قيام هذه الصناعات الا في ظل الحماية الكمركية والدعم الحكومي للمنتج من خلال أستيراد فقط المواد الاولية التي لا يمكن انتاجها محليا .

3- نلاحظ أن عدد المشتغلين في الصناعات الصغيرة أخذ يتناقص في سنة 2005 عما كان عليه في سنة 2000 حيث بلغ(36379) عاملا لسنة 2005 مقارنة بسنة 2000 والبالغة نحو(164579)عاملا ،اي بفارق كبير مقدارة (128200) عاملا ويعود سبب ذلك الى سوء الظروف الآمنية وعدم أستقرار البلد مقارنة بسنة 2000 (165865536) الف

4- وصلت نسبة مساهمة الصناعات الصغيرة بأعلى نسبة لها خلال السنوات في (2000-2005). أجمالي التشغيل في القطاع الصناعي الخاص بنسبة نحو(98.63%) في سنة 2000

5- ان المشاريع الصناعية الصغيرة والمتوسطة مهمة في اقتصاد الدول ذات المستويات العالية من التعليم ومعدلات منخفضة للتضخم والانفاق المالي المتوسط وتكون اقل اهمية مع الدول ذات الاقتصاد المفتوح والسياسات المشوهه واتساع البطالة .

التوصيات

أن تنمية الاقتصاد العراقي يتطلب في جزء كبير منة ألاعتماد على برنامج سياسي صحيح لتطوير ودعم المنشأت الصناعية الصغيرة والمتوسطة ،حيث أن الدول المتقدمة والنامية تسعى لنشر هذه الصناعات على نطاق واسع حسب توفر الموارد الطبيعية والبشرية .ومن بين تلك المقترحات التي يوصي بها البحث وهي في خمس محاور منها :

1- نظام التمويل: من خلال أعتماد برنامج لتمويل وأقراض المستثمرين الصناعيين في الصغيرة والمتوسطة بشروط ميسرة للتسديد من قبل المصارف الصناعية والتجارية بالشكل الذي يؤدي الى الحصول على افضل أنتاجية وجودة.

2- نظام قانوني: من خلال وضع قوانين كمثيلتها في الدول المتقدمة هدفها حماية وتوجية وتطوير تلك الصناعات. وأعتماد تشريعات واجراءات بناءة في حماية المنتج المحلي من المنتج الوارد من الخارج وأعفاء هذه الصناعات من الضرائب والرسوم بهدف تشجيع المستثمرين.

3- نظام ألآرشاد والتدريب: تدريب وتأهيل العاملين في الصناعات من خلال م ا ركز ومعاهد التدريب التابعة للدولة بأجور مخفضة او مجانية .وكذلك أرشاد المستثمرين لآختيار المشاريع الصناعية التي تتناسب مع الواقع الصناعي وتحقق شروط الجدوى الاقتصادية .

4- نظام التسويق : دعم هذه الصناعات من خلال فتح اسواق جديدة لمنتجات الصناعات، وبأعتبار أن الاعلان والدعاية والترويج احد وسائل التسويق لابد من تخفيض كلفتها على المنتجين .كذلك أقامة معارض دولية لمنتجات الصناعات الصغيرة والمتوسطة بهدف معرفة حاجة الاسواق المحلية والدولية.

5- كل هذه المقترحات من شأنها ان تعمل على تشجيع الصناعات الصغيرة والمتوسطة في التعميم والانتشار السريع الذي ينعكس وبشكل ايجابي ومباشر على تقليص حجم العاطلين عن العمل بشكل ملحوظ وعلى زيادة حجم قيمة الانتاج الاجمالي وبالتالي المساهمة في تحقيق النمو الاقتصادي للبلد.

المصادر

خضر ، حسان .(2002). تنمية المشاريع الصغيرة. مجلة "جسر التنمية"، المجلد1، الكويت ، المعهد العربي للتخطيط .

دردیره ، صالح یوسف .(2005). دور اتحاد عام غرف التجارة والصناعة في تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة ، ليبيا ، ورقة بحثيه مقدمة لندوة المشروعات الصغيرة والمتوسطة .

عبد السلام، صفوت .(1993). اقتصاديات الصناعات الصغيرة، القاهرة : دار النهضة العربية.

اسماعيل ، محمد محروس .(1997). اقتصاديات الصناعة والتصنيع، الاسكندرية : مؤسسة شباب الجامعة.

فتحي ، السيد .(2005). الصناعات الصغيرة ودورها في التنمية، القاهرة : مؤسسة شباب الجامعة.

ابو الفحم ، زياد. (2009). دور المشاريع الصغيرة في مكافحة الفقر والبطالة في العالم العربي ، الامارات : الدار العربية للعلوم ناشرون.

الربيعي ، فلاح خلف .(2006). الصناعات الصغيرة و المتوسطة في العراق ...الواقع والآفاق، مجلة علوم أنسانية، العدد28، على الموقع الالكتروني http://www.ulum.nl/b109.htm.

طه ، يوسف وآخرون .(1987). الصناعات الصغيرة في السودان، الخرطوم.

الملتقى الإقتصادي .(2007). نشرة شهرية تصدر عن قطاع سياسات تنمية صادرات المشروعات الصغيرة والمتوسطة ، القاهرة، العدد الثاني والعشرون .

وزارة التخطيط .(2004). تقرير حول نتائج مسح التشغيل والبطالة 2003 ، بغداد، كانون الثاني.

منتدى البحوث الاقتصادية.(2000). القطاع غير الرسمي، المنشأت الصغيرة والمتوسطة في منطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا، مقترح للبحث المقارن، القاهرة .

وزارة التخطيط ،الجهاز المركزي للأحصاء وتكنولوجيا المعلومات .(2009). تقرير المنشات الصناعية الصغيرة والمتوسطة لسنة 2005.

وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للاحصاء وتكنولوجيا المعلومات. (2006) . تقرير المنشات الصناعية الصغيرة ، لسنة 2005، تشرين اول.

الغرفة التجارية الصناعية بالرياض .(2002). المنشأت الصغيرة محركات اساسية لنمو اقتصادي منشود ، منتدى الرياض الاقتصادي ، السعودية .

وزارة العمل والشؤون الاجتماعية .(2007). دليل القروض الصغيرة ، بغداد.

منظمة الازدهار الامريكية .(2008). دليل برنامج تطوير الاعمال الصغيرة ، بغداد.

مؤسسة الاسكان التعاونية .(2007) . دليل القرض الصغير ، فرع الناصرية.

وزارة العمل والشؤون الاجتماعية .(2007) . مركز التدريب المهني في الناصرية ، برنامج Sudgeet Aid الايطالية.

المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي .(2002) . لجنة افاق التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، تقرير من سياسة تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ، دورة 20 حزيران / يونيو.

المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين .(2010) . منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، مقترح أولي لبرنامج تطوير دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول العربية.

برنامج الامم المتحدة الانمائي ، برنامج تنمية المعلومات في اسيا والمحيط الهادي.

وزارة التخطيط والتعاون الانمائي .(1999). الجهاز المركزي للأحصاء وتكنولوجيا المعلومات ،التقارير السنوية لاحصاء المنشأت الكبيرة للسنوات المذكورة (1996- 1999).

وزارة التخطيط والتعاون الانمائي الجهاز المركزي للأحصاء وتكنولوجيا المعلومات .(2010). تقرير المنشآت الصناعية الصغيرة لسنة 2006 و 2010.

جمهورية العراق ، وزارة التخطيط والتعاون الانمائي الجهاز المركزي للاحصاء وتكنولوجيا المعلومات، تقرير المنشات الصناعية الصغيرة لسنة 2009 .

وزارة التخطيط والتعاون الانمائي الجهاز المركزي للاحصاء وتكنولوجيا المعلومات .(1999).التقارير السنوية لاحصاء المنشأت الكبيرة للسنوات المذكورة (996- 1999).

وزارة التخطيط والتعاون الانمائي الجهاز المركزي للآحصاء وتكنولوجيا المعلومات.(2010). تقرير المنشأت الصناعية المتوسطة لسنة 2006م و2010 .

وزارة التخطيط والتعاون الانمائي الجهاز المركزي للآحصاء وتكنولوجيا المعلومات. (2009) . تقرير المنشآت الصناعية المتوسطة لسنة 2009.

وزارة العمل والشؤون الاجتماعية ، مركز التدريب المهني في الناصرية .

وزارة العمل والشؤون الاجتماعية .(2006). برنامج منظمة التنمية الصناعية مركز تدريب الناصرية ، الناصرية.